كذا ذكره الزيلعي او بلغا فانه لا ينتقض وان ملا الفم سواء نزل من الرأس
او صعد من الجوف خلافا لابي يوسف في الصاعد من الجوف فان
اختلط البلغم بالطعام اعتبر الغالب ولو استويا اعتبر كل على حدة
هذا اذا قاءه ملا الفم مرة ولو قاء مرارا قليلا قليلا اي كل مرة دون ملي
الفم ولو جمع ملا الفم وقع الخلاف بين ابي يوسف ومحمد في اعتبار
السبب والمجلس فعنده ابي يوسف يعتبر المجلس ان كان في مجلس
واحد بان كانت المرأة كلما في مجلس واحد يجمع عنده فان بلغ
ملي الفم ينقض القي والا لا يكون المجلس متحدا فلا ينقض وراجع وان
اتحد السبب والاعتبار عند محمد لاتحاد السبب باتحاد ابا عن وهو
التبان اي قيام النفس فان قاء مرارا ونفسه قائمة فانه يجمع م
وينقض ان ملا الفم وان اختلف وان اختلف السبب بان سكنت
نفسه فلا ينقض وان اتحد المجلس فصارت الصور اربعا اما
ان يتحد المجلس والسبب فانه ينقض اتفاقا او يختلفا فلا ينقض
اتفاقا او يتحد المجلس ويختلف السبب او بالعكس ففيها الخلاف
وقد سوى الصف بين القولين قال في النهر والاصح قول محمد انتهى
واقتصر عليه في الكنز وكذا اي ينقض الوضوء لو ظهر الدم على راس
الجرح فامتد بتطنته او خرقة وهو يجب لو تركه جاوز الجرح بعض
الوضوء لانه سايل بقوة نفسه حكما كما تقدم والا فلا لانه غير سايل
بقوة نفسه وينقضه ايضا الجنون هذا شروع في النواقض الحكمية
وما تقدم النواقض الحقيقية ولذلك اعاد الفعل والجنون مرض يزيل
العجي قال في البحر وظاهر كلامهم ان العته لا ينقض لتولدهم بصحة
المفاده منه فان قلت مسقوط التكليف عنه يوذن بزوال العقل
قلت انما ينقض فقط لقولهم انه كالصبي وفسروه بمختلط الكلام قاله

قلت

التدبير

التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كذا في النهر والاغلو هو كما في التحرير للمضغ
افة القلب او الدماغ فتعطل القوى المدركة والمحركة في افعالها مع بقاء العقل
مغلوبا انتهى وظاهر ما في القاموس ان الفشي نوع منه وهو الموافق
لما في حدود المتكلمين الا ان الفقهاء يفرقون بينهما كالاطباء الفين فيه
مضمومة كذا في الزيلعي كذا في النهر والنوم الزائل للسكة اي القوة اما
وهو ان ينام مضطجعا على جنبه او مستويا وهو ان ينام على احد
وركيه مع زوال مقعدته عن الارض او منكبا على وجهه او مستلقيا
على قفاه مستندا الى شيء لو ازيل لسقط وهذا لا يخلو اما ان تكون
مقعدته زايلة عن الارض او لا فان كانت زايلة ينقض بالاجماع وان
كانت غير زايلة فقد ذكر القدوري انه ينقض وهو مروي عن
الطحاوي والصحيح انه لا ينقض رواه ابو يوسف عن ابي حنيفة فلو
صلى المريض مضطجعا ونام في صلاته انتقض وضوءه هو الاصح وفي
التزنيوية وعليه الفتوى وحينئذ كان النوم الناقض مقيد بزوال
المسكة فلذا لم ينتقض نوم القيام والقاعد والراكع والساجد بقيا
الاستمساك وهذا على اطلاقه اذا نام في الصلاة واما خارجها
فيشترط ان يكون على الهيئة المسنونة قال في البدايع وهذا هو
القياس في الصلاة الا انا تركناه بالنص وسجود السهو والتلاوة
كالصلبية وكذا الشكر في ظاهر الرواية لا فرق بين غلبته وتعمده
وعن الثاني النقض في الثاني وفي مفسدات الخانية لو نعسه
في السجود لا الركوع قال في الفتح كانه لقيام المسكة فيه بخلاف السجود
ولو سقط القيام عن القعود ان لم يستيقظ عند اقصاله بالارض نقض
والا فلا ولهذا مروي عن الامام واعتبر محمد الانتباه قبل زايلة المقعدة
وقيل الفتوى على الاول وقال الحلواني ظاهر المذهب عن الامام هو